

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على عقد التمويل

المبرم بتاريخ 29 نوفمبر 2016 بين حكومة الجمهورية

التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل

مشروع "قنطرة بنزرت"

(2017 / 17)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 2017 / 02 / 03

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،

* عقد التمويل،

تاريخ انتهاء الأشغال: 2017 / 04 / 20

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

مقرر اللجنة: شبيب باني

نائب رئيس اللجنة: سامي الفطناسي

المقرر المساعد: سامية حمودة عبو

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

نظر اللجنة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية

تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 10 فيفري 2017

جلستي اللجنة:

13 و 20 أبريل 2017

القرار: الموافقة بإجماع الحاضرين

(06 مع)

تاريخ انتهاء الأشغال: 20 أبريل 2017

رئيس اللجنة : المنجي الرحوي

المقرر: شكيب باني

أولاً . تقديم المشروع:

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية مع البنك الأوروبي للاستثمار يوم 29 نوفمبر 2016 بتونس عقد تمويل يساهم البنك بمقتضاه في تمويل مشروع قنطرة بنزرت بقرض قدره 123 مليون أورو أي حوالي 300 م. د.ت.

(1) إطار المشروع :

يتم الربط حاليا بين مدينة بنزرت والطريق السيارة 4 بواسطة الجسر المتحرك الذي يشهد اكتظاظا من الضفتين وخاصة في أوقات الذروة وعند رفع الجسر مع العلم أن الجسر الحالي يؤمن مرور حوالي 44300 عربة يوميا.

(2) أهداف المشروع:

- ✓ إحداث وصلة ربط دائمة بين الطريق السيارة 4 ومدينة بنزرت.
- ✓ تعزيز جاذبية ولاية بنزرت وانفتاحها على محيطها.
- ✓ تعزيز إدماج ولاية بنزرت في الاقتصاد الوطني .

(3) أهم مكونات المشروع:

يتكون المشروع من :

- جسر بطول 2,1 كلم.
- طريق بطول 7,4 كلم من نهاية الطريق السيارة 4 إلى الطريق الوطنية رقم 11.
- 4 محولات على مستوى المفترقات (GP8-أ4، مدخل القطب التكنولوجي، مدخل مدينة منزل عبد الرحمان و الطريق الوطنية رقم 11) .
- 2 منشآت فنية (على مستوى مصنع الإسمنت، مد طريق بلدي).

4) الوضعية الحالية:

تم استكمال الدراسات الفنية التفصيلية وملفات طلب العروض.

5) كلفة المشروع وتمويله:

تبلغ الكلفة الجمالية للمشروع 246 مليون أورو ما يعادل حوالي 600 م.د.ت. ويساهم البنك الأوروبي للاستثمار في تمويل هذا المشروع بقرض مباشر للدولة بمبلغ 123 م.أورو.

وقد تم توجيه طلب تمويل إلى البنك الإفريقي للتنمية الذي أعرب عن استعدادة للمساهمة في تمويل الجزء المتبقي من كلفة المشروع.

6) تنفيذ المشروع:

تشرف وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (الإدارة العامة للجسور والطرق) على تنفيذ هذا المشروع.

7) الشروط المالية للقرض:

- مبلغ القرض: 123 مليون أورو .
- نسبة الفائدة : حسب طلب المقترض، ثابتة (وهي في حدود 1,52 %) أو متغيرة (أوريبور 6 أشهر زائد 47 نقطة أساس).
- فترة السداد: 30 سنة منها 5 سنوات إمهال.
- سحب القرض: يسحب مبلغ القرض على 6 أقساط على أقصى تقدير على أن يكون المبلغ الأدنى للقسط 15 مليون أورو والقسط الأقصى 30 مليون أورو.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 13 أبريل 2017 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب وعقد التمويل.

وخلال النقاش، ثمن النواب هذا المشروع لمساهمته في دفع الحركية الاقتصادية بمدينة بنزرت وربطها بمدينة تونس مما يساهم في تخفيف الضغط السكاني على العاصمة.

وبخصوص شروط القرض، رأى عدد من النواب أنها جد ميسرة وتدخل في إطار التزام الجانب الأوروبي بدعم الاقتصاد التونسي في هذه المرحلة الحساسة من أجل ضمان الاستقرار والتوقي خاصة من الهجرة غير الشرعية.

ودار نقاش حول اعتماد نسبة فائدة ثابتة أو متغيرة وأوصى النواب بإعتماد أفضل النسب بعد القيام بدراسات معمقة في هذا الشأن، كما أوصوا بإعتماد وسائل تغطية من مخاطر انزلاق سعر الصرف.

واقترح أحد النواب استدعاء وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية لتقديم هذا المشروع الضخم مع مدّ اللجنة بدراسة لمردوديته لأن فيه أبعاد اقتصادية واجتماعية ومالية، وتساءل نائب آخر عن تاريخ انطلاق وانتهاء الأشغال فيما استفسر نائب ثالث عن مآل الجسر المتحرك الحالي.

وبعد النقاش، استقرّ الرأى على المصادقة على مشروع هذا القانون لكفاية المعطيات المقدمة في وثيقة شرح الاسباب وعقد التمويل، وتقديم الاستفسارات الاضافية عند مناقشة مشروع القانون في الجلسة العامة.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

مقرر اللجنة:

شكيب باني

رئيس اللجنة:

منجي الرحوي